ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الإدارة النظامية لحركة الأجانب في مطارات العراق

مهند عادل عبد الحسن
مديرية الأحوال المدنية والجوازات والاقامة
اشراف الدكتور عبد الله مبيني
الجامعة العليا للدفاع الوطني الإيرانية
muhannadadil971@gmail.com

الملخص

تناول البحث الإدارة النظامية لحركة الأجانب في مطارات العراق بوصفها منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وجودة الخدمات والكفاءة التشغيلية. وانطلق من تحليل الواقع الحالي للمطارات العراقية، مبيناً وجود تحديات تتعلق بضعف التنسيق المؤسسي، وتعدد الجهات المسؤولة، ومحدودية استخدام التقنيات الحديثة، وغياب قواعد البيانات الموحدة. كما ركز على أهمية توظيف الإدارة النظامية والتقنيات الذكية والحوكمة الجيدة والإدارة المتكاملة للحدود في تطوير منظومة متماسكة لإدارة حركة الأجانب. وأكدت النتائج أن تعزيز الأمن لا يتحقق بالإجراءات الرقابية وحدها، بل من خلال التكامل بين المؤسسات، والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتأهيل الموارد البشرية المتخصصة. وانتهى البحث إلى ضرورة تبني نموذج إداري متكامل يسهم في تسريع الإجراءات، وتقليل المخاطر، وتحسين صورة العراق وتعزيز قدرته على إدارة حدوده الجوية بكفاءة واستدامة.الكلمات المفتاحية: الإدارة النظامية، حركة الأجانب ، مطارات العراق

Absitract

This study addressed the systematic management of foreign nationals' movement in Iraqi airports as an integrated framework aimed at achieving a balance between security requirements, service quality, and operational efficiency. It analyzed the current situation in Iraqi airports and identified challenges related to weak institutional coordination, the multiplicity of responsible authorities, limited use of modern technologies, and the absence of unified databases. The study also emphasized the importance of applying systems management, smart technologies, good governance, and integrated border management to develop a coherent system for managing the movement of foreign nationals. The findings indicated that enhancing security cannot be achieved solely through control procedures, but rather through institutional integration, investment in modern technologies, and the development of specialized human resources. The study concluded that adopting an integrated administrative model would accelerate procedures, reduce risks, improve Iraq's international image, and strengthen its capacity to manage its air borders efficiently and sustainably.

Keyward: systematic management , foreign nationals' movement ,Iraqi airports.

المقدمة

في عصر العولمة، أصبح تنقل الأفراد عبر الحدود ظاهرة لا مفر منها، ويلعب دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدول. تعد المطارات كبوابات رئيسية وحيوية لكل دولة، ليس فقط رمزاً للتنمية والمصداقية الدولية، بل أيضا مركزاً رئيسياً لتطبيق السيادة الوطنية وإدارة أمن الحدود.في هذا السياق، أصبحت الإدارة الفعالة والآمنة والسلسة لحركة الأجانب قضية استراتيجية معقدة، تتطلب إيجاد توازن بين الركائز الثلاث الأساسية : الأمن، الخدمات والكفاءة، اذ يعد العراق، بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي الخاص وامتلاكها لموارد طبيعية غنية والتطورات السياسية الأمنية الأخيرة، من الدول التي تشهد حضوراً متزايداً للأجانب، بما في ذلك رجال الأعمال والمستثمرون والمتخصصون والسياح والحجاج. على الرغم من أن هذه الزيادة في الحركة تبشر بالتنمية الاقتصادية وتعزيز التفاعل مع المجتمع الدولي، إلا أنها تفرض تحديات إدارية عميقة في مجالات

مراقبة الحدود، والوقاية من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، ومكافحة الإرهاب، وكذلك تقديم خدمات ملائمة للمسافرين القانونيين.ومن منظور الإدارة الاستراتيجية، تتطلب هذه التحديات مقاربة شمولية ومتكاملة. بمعنى آخر، يشعر بوضوح بغياب نموذج نظامي ومتسق يشمل جميع العناصر المؤثرة في عملية حركة الأجانب من مرحلة الحصول على التأشيرات ومراقبة الجوازات إلى الخروج من البلاد. وتشمل هذه العناصر أنظمة تكنولوجيا المعلومات، والقوانين واللوائح والكوادر البشرية المدربة والتنسيق بين المؤسسات مثل الهجرة الشرطة الأمنية الجمارك والخدمات المطارية، بالإضافة إلى البروتوكولات الأمنية والخدمية .وقد تم تقسيم البحث الى مبحثين تناولنا في المبحث الاول الاطار المنهجي وفيه قد تناولنا فيه مشكلة البحث واهميته والهدف منه والاسئلة والاشكالية ام المبحث الثاني فقد تناولنا فيه المفاهيم والنظريات المتعلقة به اما المبحث الثالث فكان عن الجانب العملي ثم الخاتمة فالمصادر.

المبحث الاول : الاطار المنهجي

اولا: بيان المشكلة

يشكل أمن الحدود الجوية والإدارة الفعالة لحركة الأجانب أحد الركائز الأساسية للسيادة الوطنية والأمن الداخلي لأى دولة. تعد المطارات الدولية، كنقطة دخول أولى ونقطة خروج أخيرة، ذات دور حيوي في خلق الانطباع الأول عن كفاءة أو قصور النظام الإداري والأمني.في العراق، ومع الخروج من الأزمات الأمنية السابقة والانفتاحات السياسية والاقتصادية الأخيرة، شهدت حركة الأجانب، بما في ذلك المستثمرون والتجار والمتخصصون والحجاج، زيادة متنامية. ورغم أن هذه الظاهرة توفر فرصاً اقتصادية وثقافية قيمة، إلا أنها في الوقت نفسه فرضت ضغوطاً وتحديات غير مسبوقة على نظام إدارة الحركة الحالي في مطارات البلاد.تشير الأدلة الميدانية والتقارير الرسمية إلى أن النظام الحالي لإدارة حركة الأجانب في مطارات العراق . بما في ذلك مطارات بغداد الدولية وأربيل والنجف . يعتمد بشكل رئيسي على أساليب تقليدية جزئية وتفاعلية في هذا النظام، تعمل الجهات والمؤسسات المتعددة، بما في ذلك شرطة الهجرة، القوات الأمنية الجمارك وقسم خدمات المطارات، غالبا دون التنسيق والتكامل اللازمين، وباستخدام أنظمة معلومات غير متوافقة ويؤدى هذا التشتت وغياب الانسجام النظامي إلى ظهور عدة مشكلات، منها طول مدة معالجة المسافرين في نقاط مراقبة الجوازات وازدحام الصفوف الطويلة وضعف في التعرف على المخاطر وإدارتها بسبب غياب قاعدة بيانات موحدة ونظام ذكي للفحص ويشير هذا القصور الوظيفي إلى الحاجة الماسة لتطوير نموذج محلى واستراتيجي، قادر على تغطية جميع العناصر، العمليات وأصحاب المصلحة في هذا النظام المعقد، وتحقيق توازن مثالي بين السرعة والخدمات والدقة والأمن.

ثانيا: أهمية البحث

إن إجراء هذا البحث يحمل أهمية متعددة، ومن أبرزها ما يلى:

١- تعزيز الأمن الوطنى : يسهم وضع نموذج نظامي في التعرف الدقيق على التهديدات، ومنع دخول الأجانب الخطرين، وتعزيز السيادة الوطنية على الحدود الجوية.

٢-تسهيل التجارة وجذب الاستثمارات : من خلال تقصير الإجراءات الإدارية وتقليل وقت حركة المستثمرين والتجار القانونيين، يتم توفير بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية في العراق.

٣-رفع الصورة الدولية للعراق : تقديم خدمات فعالة ومهنية في المطارات يعزز صورة إيجابية للعراق كدولة آمنة ومنظمة ومضيافة في المجتمع الدولي.

٤-تطوير صناعة السياحة والحج : تحسين تجربة السفر للسياح والحجاج من خلال إدارة حركة سلسة يسهم في نمو هذه الصناعة وزيادة الإيرادات.

ثالثا: اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى:

١-تطوير وتصديق نموذج الإدارة النظامية لحركة الأجانب في مطارات العراق استناداً إلى المكونات الأمنية والخدمية وكفاءة العمليات.

٢-تحليل ودراسة الوضع الحالي لإدارة حركة الأجانب في المطارات الدولية العراقية وتحديد نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتهديدات للنظام القائم.

٣- تحديد وترتيب أولويات التحديات والمعوقات الرئيسية أمام الإدارة المثلى لحركة الأجانب في المطارات العراقية من الناحية الأمنية، الفنية، البشرية والتنظيمية.

٤-تصميم نموذج إدارة نظامية مثلى يتوافق مع الظروف الثقافية، الأمنية والإدارية الخاصة بالعراق الإدارة حركة الأجانب.

هـ تقديم حلول عملية وسياسات تنفيذية لتطبيق النموذج المقترح وتمهيد الطريق لنجاح تنفيذه في مطارات العراق.

رابعا: أسئلة البحث

السؤال الرئيسي

كيف يمكن تصميم نموذج الإدارة النظامية لحركة الأجانب في مطارات العراق بحيث يسهم في تعزيز الأمن، تحسين الخدمات وزيادة الكفاءة في الوقت نفسه ؟

الأسئلة الفرعية

١-كيف هو الوضع الحالي لإدارة حركة الأجانب في مطارات العراق من حيث الأمن، الخدمات والكفاءة؟

٢- ما هي أبرز التحديات والمعوقات أمام الإدارة المثلى لحركة الأجانب في المطارات العراقية؟

٣- ما هي الحلول العملية والسياسات التنفيذية اللازمة لضمان نجاح تطبيق النموذج المقترح في مطارات العراق؟

خامسا: فرضيات البحث

نظراً لطبيعة هذا البحث، لم تحدد فرضيات مسبقة، وسيستمر البحث في نهج قائم على الأسئلة لاختبار وفهم الظواهر المتعلقة بإدارة حركة الأجانب في مطارات العراق.

المبحث الثاني : الإطار النظري

المطلب الاول : المفاهيم

اولا: الإدارة النظامية

تعد الإدارة النظامية نهجاً شاملاً ومنسقاً لتحليل وإدارة المؤسسات كوحدة متكاملة، بحيث يتم أخذ جميع المكونات والعناصر والعلاقات داخل المؤسسة في الاعتبار، دون التركيز فقط على الأنشطة الفردية في هذا النهج، الهدف الرئيسي هو تحسين أداء النظام ككل وليس تحسين جزء معين منه فقط، كما أن التفاعل بين الأقسام وردود الفعل بين المكونات يحظى بأهمية كبيرة [١]كما تشمل مبادئ الإدارة النظامية الشمولية تفاعل المكونات التغذية الراجعة للتعلم التوازن بين المدخلات والمخرجات، والانتباه إلى الهياكل الديناميكية، مما يمكن المؤسسات من التكيف مع بيئات معقدة ومتقلبة، مثل التغيرات التكنولوجية، التهديدات الأمنية وزيادة حجم حركة المسافرين.ويمكن لتطبيق الإدارة النظامية في المطارات والأمن الحدودي أن يزيد من التنسيق بين مختلف القطاعات مثل الهجرة الشرطة الحدودية، الجمارك وخدمات المسافرين، مما يؤدى إلى تقليل الأخطاء وتحسين الكفاءة[٢].وتشير الدراسات إلى أن اعتماد هذا النهج يؤدى إلى زيادة سرعة معالجة المسافرين تقليل الازدحام، تعزيز الأمن ورفع مستوى رضا المسافرين بالإضافة إلى ذلك، تتيحالإدارة النظامية تحليل التغذية الراجعة البيئية والتنبؤ بسلوك النظام في الظروف الحرجة، وتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استراتيجية مستندة إلى البيانات والمحاكاة[٣]وبشكل عام، تعد الإدارة النظامية أساساً علميًا لتصميم نماذج شاملة لإدارة المطارات والحدود، ويمكن أن يكون لها تطبيقات عملية مهمة في دمج التكنولوجيا الحديثة وتعزيز الأمن الحدودي.

ثانيا: الأجانب

يطلق مصطلح الأجانب على الأشخاص الذين لا يحملون جنسية الدولة ويأتون إليها لأغراض مختلفة مثل التجارة، السياحة الدراسة أو الزيارة الدينية من الناحية القانونية تصنف هذه الفئة إلى مجموعات مختلفة، مثل المهاجرين الاقتصاديين اللاجئين الطلاب الدوليين والسياح كل مجموعة لها متطلبات وقيود خاصة يجب على الدولة والجهات الحدودية مراعاتها[٤].من منظور القانون الدولي، يتمتع الأجانب بحقوق أساسية مثل حق الحياة، الحق في الأمن، والحقوق الإنسانية الأساسية، وفي الوقت نفسه يجب عليهم الالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية تشمل هذه الالتزامات احترام القوانين المحلية، حيازة وثائق قانونية صالحة، والالتزام بشروط التأشيرة في مجال الطيران والمطارات، يعد الامتثال لهذه الالتزامات أمراً حيوياً لضمان أمن الحدود ومنع دخول الأفراد غير المصرح لهم، اذ تشمل التحديات الرئيسية لإدارة الأجانب التعرف الصحيح على الهوية، مراقبة وثائق السفر، مكافحة الهجرة غير القانونية، ومنع التهديدات الأمنية كما يجب أن تكون نظم الرقابة قادرة على تمييز الأجانب القانونيين عن غير القانونيين وإدارة تدفق الحركة بحيث يتم الحفاظ على الأمن الوطنى دون التأثير على خدمات المسافرين الشرعيين[٥].ويعد دمج التكنولوجيا الحديثة مع السياسات القانونية لإدارة الأجانب أمراً حيويا في المطارات والمراكز الحدودية، مما يسهم في تحسين الكفاءة، تعزيز الأمن، ورفع مستوى تجربة المسافرين

ثالثا: المطارات الدولية

تعتبر المطارات الدولية بوابات رئيسية لدخول وخروج المسافرين والبضائع، ولها دور مهم في الأمن الوطني، والتنمية الاقتصادية، والصورة الدولية للدول من الناحية البنية التحتية، تشمل هذه المطارات مدارج للطائرات، صالات ركاب نظم مراقبة الحركة الجوية، وأنظمة أمنية متقدمة ومعقدة . يجب أن تكون كل مطار قادراً على إدارة حركة المسافرين والبضائع بشكل آمن وفعال لضمان الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة المسافر[٦].

وتشمل الوظائف الرئيسية للمطارات الدولية ما يلي[٧] :

١-إدارة تدفق المسافرين والبضائع : تقليل الازدحام، ومعالجة المسافرين والبضائع بسرعة وأمان.

٢-مراقبة الأمن والحدود التحقق من هوية المسافرين ووثائقهم، ومنع الدخول غير القانوني، ومكافحة التهديدات الإرهابية.

٣- الخدمات المقدمة للمسافرين توفير خدمات الراحة، والإرشاد، ووسائل النقل الداخلي والدولي.

٤-التنسيق مع الجهات المعنية : التعاون مع الهجرة، والشرطة والجمارك والجهات الأمنية الأخرى لإدارة تدفق المسافرين بشكل متكامل.

٥- دعم التنمية الاقتصادية والسياحة : زيادة أعداد المسافرين، وتسهيل التجارة الدولية، وجذب الاستثمارات.

رابعا: إدارة تدفق المسافرين

تشير إدارة تدفق المسافرين إلى مجموعة من العمليات والاستراتيجيات والأدوات التحليلية التي تهدف إلى تنظيم ومراقبة، وتحسين حركة المسافرين في نقاط حساسة بالمطار، بما في ذلك بوابات الدخول، والتفتيش الأمنى، ومراقبة الجوازات، وتسليم الأمتعة الهدف الرئيسي من هذا النهج هو تقليل الازدحام، وتقليص أوقات الانتظار، وضمان انسيابية حركة المسافرين، مع الحفاظ على مستوى مناسب من الأمن[٨]ومع تزايد حجم السفر الجوى وتوسع التهديدات الأمنية، ازدادت أهمية إدارة تدفق المسافرين بشكل كبير. تواجه المطارات الدولية تحديات مثل تقلبات حجم المسافرين والقيود على الموارد البشرية، واختناقات أمنية، وتعقيد التنسيق بين الشرطة الحدودية، وأمن الطيران، وخدمات المسافرين وللتصدى لهذه التحديات، تشير الدراسات إلى أن نماذج المحاكاة، وخوارزميات إدارة الطوابير والتخصيص الديناميكي والذكي للموارد تلعب دوراً أساسيا في تحسين الكفاءة التشغيلية[٩].

خامسا: الأمن في المطارات والأمن الحدودي

يعد الأمن في المطارات جزءاً من أمن الطيران المدنى، ويهدف إلى منع التهديدات الرئيسية مثل الهجمات الإرهابية، وتهريب البشر والبضائع، وغيرها من أشكال التدخل غير القانوني" في العمليات الجوية يشمل هذا المجال حماية المسافرين والعاملين والطائرات والبنية التحتية للنقل الجوى من المخاطر ويتم تنظيمه وتوحيده على المستوى العالمي من قبل منظمة الطيران المدنى الدولى (ICAO) ، يجب أن يصمم "أمن الطيران " لمواجهة جميع أنواع التدخلات غير القانونية التي تهدف إلى الإضرار بالنقل الجوى، ويجب على الدول اعتماد معايير وإجراءات أمنية متكاملة لمنع الهجمات والتهديدات [١٠].يعد المعيار الإطار الدولي الرئيسي للأمن في المطارات، ويلزم الدول الأعضاء بتنفيذ برامج أمنية شاملة، وتدريب مناسب للكوادر، وأنظمة تفتيش متخصصة، ومراقبة دقيقة للوصول إلى المناطق الحساسة لحماية الطائرات والمسافرين. وتشمل هذه المعايير إجراءات وقائية، وإدارة الهجمات وسياسات التحكم في الوصول إلى المناطق الحساسة، والتي يجب تبنيها على المستوى الوطني[١١].ومع تزايد التهديدات الحديثة مثل الإرهاب، وتهريب المسافرين والبضائع، والهجمات السيبرانية على الأنظمة المرتبطة بالمطار، أصبح الأمن في المطارات يتجاوز مجرد مراقبة الجوازات والحقائب، ويحتاج الآن إلى دمج التقنيات مثل القياسات الحيوية، والتعرف على الوجه، وتحليل البيانات الضخمة للكشف عن التهديدات الجوية المعقدة. وتلعب هذه التقنيات الذكية دوراً مهما في الفحص الأمنى والتحقق من هوية المسافرين، لكنها تطرح أيضا تحديات مثل الخصوصية، وخطر التزييف أو التلاعب بالبيانات البيومترية[١٢].في جانب الأمن الحدودي، يجب على الدول من خلال التعاون الدولي، وتبادل المعلومات الأمنية، وتنسيق السياسات في مجال مراقبة الحدود الجوية منع العبور غير القانوني والتهديدات العابرة للحدود على سبيل المثال، يمكن أن يقلل استخدام جوازات السفر البيومترية وأنظمة التعرف على الوجه الفعالة في مراقبة الحدود من احتمال دخول أشخاص بهويات مزورة أو استخدام وثائق مزيفة، وبالتالى تعزيز الأمن الوطنى ، اذ يعتمد الأمن في المطارات والأمن الحدودي في إدارة التنقل الدولى على المعايير العالمية، والتقنيات الحديثة، والتهديدات المعاصرة ويعتمد بشكل كبير على التطبيق الصحيح المعايير ICAO ، والتعاون الدولي واستخدام التقنيات الأمنية المتقدمة لضمان كل من الأمن والكفاءة، وتسهيل السفر، وتقليل التهديدات العالمية ضد النقل الجوى إلى أدنى حد ممكن[١٣].

سادسا: التقنيات الحديثة في مراقبة الحدود

لقد لعبت التقنيات الحديثة في مراقبة الحدود خلال العقدين الأخيرين دوراً حاسماً في تعزيز أمن الهوية، وتسهيل عبور المسافرين، وزيادة كفاءة العمليات الحدودية، وتشمل هذه الأدوات القياسات الحيوية ، والوثائق السفرية القابلة للقراءة آليا (MRTD) ، وجوازات السفر الإلكترونية، والأنظمة الذكية القائمة على الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والأبواب الذكية، والتي تعد النواة الأساسية لأنظمة الجيل الجديد لمراقبة الحدود[١٤].

تعتبر القياسات الحيوية مثل التعرف على الوجه، وبصمات الأصابع، ومسح قزحية العين من أكثر أساليب التحقق من الهوية موثوقية، وتزيد بشكل ملحوظ من دقة مطابقة الهوية، لا سيما عند المعابر الحدودية والمطارات. وتشير الدراسات إلى أن دمج خوارزميات التعرف على الوجه مع قواعد البيانات البيومترية يمكن أن يقلل من الأخطاء، وتزوير الهوية، واستخدام الوثائق المزورة، وفى الوقت نفسه يحسن سرعة عبور المسافرين [١٥]وتوفر وثائق MRTD وجوازات السفر الإلكترونية المجهزة بشريحة RFID إمكانية تخزين آمن للبيانات الهوية والبيومترية، وتضمن معايير منظمة الطيران المدنى الدولي (ICAO) ، لا سيما ٣٠٣ Doc، توافق هذه الوثائق عالميا. كما أن هذه الجوازات قادرة على تبادل البيانات مع الأنظمة الرقمية في عمليات مراقبة الحدود الآلية، مما يقلل بشكل كبير من احتمال التزوير أو التلاعب بالمعلومات، وقد تسارعت التحولات الرقمية في مراقبة الحدود مع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة إذ تستطيع هذه التقنيات تحليل أنماط سلوك المسافرين، وحركة التنقل، وبيانات المخاطر الأمنية، مما يساعد الأنظمة الحدودية في اتخاذ قرارات فورية، واكتشاف التهديدات الناشئة، والتنبؤ بأماكن الازدحام. وأظهرت الدراسات الحديثة أن استخدام نماذج AI و Big Data في إدارة الحدود يمكن أن يحسن دقة تحليل المخاطر، وتخصيص الموارد، والتنبؤ بالاختناقات[١٦]أما الأبواب الذكية، فهي مزيج من MRTD ، والقياسات الحيوية، وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، حيث تقوم بأتمتة عملية عبور المسافرين وتقليل وقت مراقبة جواز السفر من عدة دقائق إلى ثوان معدودة، وتلعب هذه الأبواب دوراً مهما في زيادة الأمن أيضا، إذ تعمل بالتوازي مع أنظمة كشف التزوير، ومطابقة القياسات الحيوية المزيفة، وفحص السلوكيات غير الطبيعية.بشكل عام، توفر التقنيات الحديثة في مراقبة الحدود مزيجاً متكاملاً من الأمن والسرعة، والدقة، مما يجعلها عنصراً أساسيا في حماية الحدود الجوية، ومنع الدخول غير القانوني، ومواجهة التهديدات الجديدة، وتحسين تجربة السفر للمسافرين[١٧].

المطلب الثاني: النظريات الأساسية

اولا: نظرية النظم

تعد نظرية النظم أحد أهم الأطر التحليلية لفهم ديناميات البني والعمليات المعقدة في المنظمات والدول والبيئات التشغيلية مثل المطارات ومراقبة الحدود. وقد تم تقديم هذه النظرية لأول مرة في خمسينيات القرن العشرين بواسطة لودفيغ فون برتالانفي، وهي تقوم على المبدأ القائل بأن الظواهر لا يمكن تحليلها بشكل منفصل، بل يجب دراستها ضمن كل مترابط" يشمل المكونات، والعلاقات والتغذيات الراجعة، والأهداف في إطار نظرية النظم، تعتبر المنظمات والمؤسسات وحدات ديناميكية لها مدخلات ومعالجات ومخرجات محددة، وقادرة على التكيف مع التغيرات البيئية من خلال آليات التغذية الراجعة وتعد هذه النظرة الشمولية أساسية لتحليل بيئات معقدة مثل المطارات، حيث تتفاعل عشرات الأنظمة الفرعية، بما في ذلك الأمن، والهجرة، والجمارك، واللوجستيات، والتكنولوجيا، وإدارة حركة المسافرين بشكل مستمر[١٨]ومن المبادئ الأساسية لنظرية النظم التأكيد على الترابط المتبادل للمكونات بحيث يؤدي أي تغيير في أي جزء إلى آثار على كامل النظام على سبيل المثال، أدنى تعديل في عملية التفتيش الأمنى في المطار قد يؤدى مباشرة إلى زيادة طول الصفوف، وتقليل سرعة مراقبة جوازات السفر، وانخفاض رضا المسافرين. هذه التأثيرات المتبادلة تعرف بـ (السلوكيات غير الخطية للنظم) [١٩]ومن الناحية التطبيقية، تمكن نظرية النظم من تحليل هيكل الحدود الجوية وربط العناصر الأمنية، والتكنولوجية، والموارد البشرية، والسياسات ببعضها. ومن خلال هذه النظرية، يمكن للإدارات التعرف على "المشكلات الجذرية" والتركيز على إصلاح البنى التحتية الأساسية بدلا من معالجة الأعراض فقط، وهو أمر بالغ الأهمية في إدارة الأمن الحدودي والتحكم في حركة المسافرين، اذ ان توفر نظرية النظم إطاراً تحليليا لفهم تعقيدات الحدود الجوبة، والتفاعلات بين الأقسام، وتصميم السياسات التي تحسن الأمن والسرعة، والكفاءة بشكل متزامن كما تشكل هذه النظرية أساساً مفاهيميا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتحسين تدفق المسافرين، وتعزيز التنسيق بين الهيئات الحدودية[٢٠].

ثانيا: نظرية الإدارة الاستراتيجية

تعد نظرية الإدارة الاستراتيجية إطاراً يمكن المنظمات من تحديد أهدافها الكبرى، ورسم مسار تحقيقها، وتخصيص الموارد بطريقة تحقق أقصى قدر من الفاعلية والكفاءة، خاصة في البيئات المعقدة والتنافسية والمتقلبة. وتقوم هذه النظرية على المبدأ الأساسي القائل بأن على المنظمات تحليل البيئة الخارجية وإمكاناتها الداخلية لتصميم استراتيجيات تضمن ميزة تنافسية مستدامة ، اذ تعد المطارات والهيئات المسؤولة عن مراقبة الحدود من الأنظمة التي تستلزم الإدارة الاستراتيجية بشكل حيوى نظراً لتعرضها في آن واحد للتهديدات الأمنية، والقيود على الموارد، والضغوط الدولية والمعايير العالمية، وفي مثل هذه البيئات، يجب أن يستند اتخاذ القرار الاستراتيجي إلى تحليل البيئة الكلية السياسية، الاقتصادية، التكنولوجية، الأمنية والبيئة الجزئية الهيكل التشغيلي العمليات سلسلة الخدمات[٢١]ومن المبادئ الأساسية للإدارة الاستراتيجية، وجهة النظر القائمة على الموارد، والتي تؤكد أن الميزة التنافسية تنبع من الموارد الفريدة وقدرات المنظمة، وليس فقط من الظروف الخارجية. وفي مجال الأمن الحدودي والمطاري، تعد الموارد مثل التقنيات

البيومترية، وأنظمة تحليل البيانات والكوادر البشرية المدربة، والبنى التحتية الذكية، موارد استراتيجية يصعب تقليدها وتوفر ميزة أمنية ، بالإضافة إلى ذلك، بعد نموذج القوى الخمس لبورتر إطاراً لتحليل البيئة التنافسية، ويساعد في تحديد الضغوط التي تؤثر على أداء المطارات مثل تهديد وسائل النقل البديلة، والضغوط القانونية والتنظيمية، والمنافسة بين المطارات الإقليمية لجذب شركات الطيران ، وتركز نظرية الإدارة الاستراتيجية أيضاً على رشاقة المنظمة، والتنسيق بين الأقسام والتعلم المستمر، وهي مبادئ ضرورية في الأنظمة الحدودية، نظراً لتغير التهديدات الأمنية، وأساليب الغش، وأنماط حركة المسافرين، والمتطلبات الدولية بسرعة وفى العراق، الذي يواجه تحديات ما بعد الحرب والتهديدات الإرهابية، وضعف البنية التحتية الإدارية، يصبح تبني النهج الاستراتيجي لإدارة الحدود الجوية أمراً بالغ الأهمية[٢٢]و توفر نظرية الإدارة الاستراتيجية إطاراً يسمح للمطارات وهيئات مراقبة الحدود بالتحرك نحو الإدارة الاستباقية والتخطيط المبنى على السيناريوهات، بدلاً من الاستجابة السلبية للتهديدات مما يمكن من تحليل المستقبل المحتمل وتصميم سياسات الاستعداد للطوارئ ، اذ تعد هذه النظرية أساساً مهما لتصميم النموذج المفهومي للدراسة في مجال إدارة الحدود الجوية المتكاملة، حيث توفر صلة منطقية بين تحليل البيئة، وصياغة الاستراتيجية، وتنفيذها، وتقييم الأداء[٢٣].

ثالثا: نظرية الحوكمة الجيدة

تعد نظرية الحوكمة الجيدة أحد الأطر الرئيسية في الإدارة العامة ووضع السياسات، وهي تقوم على المبدأ القائل بأن المؤسسات الحكومية يجب أن تدار وفقاً لمبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والكفاءة، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، لضمان أداء فعال وشرعى ، وفي هذا الإطار، لا يقتصر دور الحكومة على التنظيم فحسب، بل يشمل أيضاً إدارة التفاعلات بين الأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، اذ تكتسب الحوكمة الجيدة أهمية أكبر عند ارتباطها بالجوانب الأمنية والحدودية، إذ إن السيطرة على الحدود ليست مجرد مهمة تشغيلية، بل جزء من السيادة الوطنية والأمن الإقليمي. وبناء على هذه النظرية، لا يتحسن أداء إدارة الحدود بمجرد الاعتماد على الأدوات الأمنية الصلبة، بل يتطلب تكاملاً مؤسسياً، وشفافية في العمليات، وتدفقا حراً ودقيقا للمعلومات، ومشاركة بين المنظمات الوطنية والدولية[٢٤].

وفي مجال المطارات وأمن الطيران تتجلى مبادئ الحوكمة الجيدة بشكل خاص في ثلاثة أبعاد رئيسية[٢٥]:

١- الشفافية والمساءلة تساهم الشفافية في عمليات مراقبة المسافرين وإدارة البيانات البيومترية، وتبادل المعلومات بين شرطة الحدود، والجمارك والطيران المدنى، والهيئات الاستخباراتية في الحد من الفساد الإدارى وزيادة الثقة العامة. ويكتسب هذا البعد أهمية مضاعفة في دول مثل العراق، التي تواجه تاريخا طويلا من تحديات الحوكمة وعدم الاستقرار المؤسسى.

٢-التنسيق والتكامل المؤسسي أحد المبادئ الأساسية للحوكمة الجيدة هو التكامل بين المؤسسات. في المطارات تؤدى آليات التنسيق بين شرطة الحدود، وأمن المطارات، وشركات الطيران، وإدارة المطار، والمنظمات الدولية مثل ICAO إلى زيادة الكفاءة وتقليل التعارضات التشغيلية ، وبعد غياب مثل هذا التنسيق أحد الأسباب الرئيسية للازدحام، والضعف الأمنى، والفساد في إدارة الحدود.

٣-الكفاءة والفاعلية تؤكد الحوكمة الجيدة على الاستخدام الأمثل للموارد، واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، والتقييم المستمر للأداء. وفي بيئات عالية الحركة مثل المطارات، يمكن تحقيق هذا المبدأ من خلال دمج التقنيات الذكية، وأنظمة إدارة المعلومات، وأدوات تحليل البيانات الضخمة .

وفي إطار الحوكمة الجيدة، يجب تصميم إدارة الحدود بحيث تضمن كل من الأمن الوطني وتسهيل السفر المشروع. ويؤكد على هذا التوازن أيضاً في الوثائق الدولية، لا سيما في إرشادات ICAO الإدارة الهوية وتسهيل عبور المسافرين، وقد أظهرت الدراسات أن الدول التي تتمتع بمؤشرات حوكمة أفضل تحقق أداء أعلى في إدارة المطارات ومراقبة الحدود، ومواجهة التهديدات الأمنية الحديثة [٢٦]خلاصة القول، توفر نظرية الحوكمة الجيدة إطاراً يجعل إدارة الحدود الجوية ليست مجرد عملية أمنية، بل جزءاً من البنية الكلية للحوكمة الوطنية والتفاعلات الدولية. ويتيح استخدام هذه النظرية في الدراسة الحالية تصميم نموذج يراعي في الوقت نفسه الكفاءة التشغيلية، والشفافية المؤسسية، والتنسيق بين المؤسسات، وشرعية الحوكمة.

ثالثا: نظرية الإدارة المتكاملة للحدود

تعد نظرية الإدارة المتكاملة للحدود إطاراً مفاهيمياً وتطبيقياً يهدف إلى تحقيق تنسيق متعدد المستويات، ورفع كفاءة الأداء، وتعزيز الأمن الحدودي بين المؤسسات الوطنية وعبر الوطنية. وتنطلق هذه النظرية من افتراض أساسي مفاده أن إدارة الحدود لا تقتصر على كونها مهمة أمنية ضيقة النطاق، بل تمثل منظومة مترابطة من العمليات تشمل ضبط الهجرة، والجمارك، وشرطة الحدود، وأمن الطيران، فضلا عن التعاون بين الدول، وفي هذا الإطار، ينظر إلى الحدود بوصفها أنظمة معقدة وديناميكية، يتطلب حسن أدائها تفاعلاً مستمراً بين النظم الفرعية المختلفة، وتدفقا فعالا للمعلومات، واستخداماً متقدماً للتقنيات الرقابية، إضافة إلى تعزيز التعاون عبر الوطني. وقد جاء هذا النهج استجابة للتحديات المستجدة مثل الإرهاب الدولي، وتهريب المخدرات والبشر، والهجرة غير النظامية، والتهديدات السيبرانية[٢٧] .

ومن العناصر الجوهرية في نموذج الإدارة المتكاملة للحدود مبدأ التكامل الرباعي المستويات، والذي يشمل[٢٨]:

١- التنسيق الداخلي على المستوى الوطني بين الأجهزة الأمنية، وإدارات الجوازات، والجمارك، وشرطة الحدود.

٢-التنسيق بين المؤسسات المختلفة عبر الوزارات والهيئات الرقابية التنسيق العابر للحدود مع الدول المجاورة التنسيق على مستوى الاتحادات والمنظمات الدولية.

ويسهم هذا التكامل متعدد المستويات في الحد من الازدواجية، وتعزيز الانسجام المؤسسى، وتسريع إجراءات عبور المسافرين والبضائع، وفي إطار نظرية IBM ، تحتل التقنيات المتقدمة دوراً محورياً. إذ تعتمد الحدود الحديثة على أنظمة القياسات الحيوية، وجوازات السفر الإلكترونية، والبوابات الذكية، وتحليل البيانات الضخمة، وأنظمة الإنذار المبكر في إدارة المخاطر والتهديدات. وتسهم هذه الأدوات في تحسين سرعة اكتشاف المخاطر، وتقليل الأخطاء البشرية، وتسهيل حركة العبور القانوني للمسافرين ، وعلى وجه الخصوص، قدم الاتحاد الأوروبي ما يعرف به حزمة الحدود الذكية باعتبارها استراتيجية شاملة لتحديث أنظمة الرقابة الحدودية ، وفي الإطار النظري للإدارة المتكاملة للحدود، انتقلت إدارة الحدود من النموذج التقليدي القائم على الضبط والسيطرة إلى نموذج الحوكمة الحدودية . ووفقا لهذا التحول، لم تعد الحدود مجرد نقاط للتوقيف والتفتيش، بل أصبحت فضاءات شبكية قائمة على تحليل المخاطر وإدارة المعلومات. ويوفر هذا التحول بنية جديدة للتنسيق المعلوماتي والرقابة الذكية، والقدرة على الاستجابة السريعة والفعالة لمختلف التهديدات[٢٩]وبالاستناد إلى هذه النظرية، يؤدى اعتماد المقاربة القائمة على إدارة المخاطر إلى توجيه الموارد البشرية والتقنية المحدودة نحو النقاط ذات الاحتمالية الأعلى لوقوع التهديدات. وقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن هذه النماذج أسهمت بشكل ملموس في تقليل الازدحام الحدودي وتعزيز مستويات الأمن ، اذ تقدم نظرية الإدارة المتكاملة للحدود إطاراً متعدد المستويات، قائماً على التكنولوجيا والتفاعل المؤسسي، يهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين تسهيل السفر والتجارة المشروعة من جهة، وتعزيز الأمن ومواجهة التهديدات من جهة أخرى. وقد أصبحت هذه النظرية في الوقت الراهن الأساس الرئيس لسياسات أمن الحدود، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي وفى أطر عمل المنظمات الدولية[٣٠].

رابعا: نظرية الأمن الإنساني

تعد نظرية الأمن الإنساني مقاربة متعددة الأبعاد ومتمحورة حول الإنسان، إذ لا يقتصر تركيزها على أمن الدولة فحسب، بل يمتد ليشمل أمن الفرد والمجتمع. وتعمل هذه النظرية على تحليل التهديدات الأمنية بصورة شاملة، متجاوزة المفهوم التقليدي للتهديدات العسكرية، لتشمل طيفا واسعا من المخاطر مثل العنف المسلح، والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتهديدات البيئية ، وفى سياق العراق ما بعد تنظيم داعش تكتسب نظرية الأمن الإنساني أهمية مضاعفة، إذ إن التهديدات القائمة لا تقتصر على الجوانب العسكرية، بل تتداخل فيها مظاهر العنف الإرهابي، والهجرة القسرية، وضعف الخدمات العامة، وهشاشة الحوكمة، وعدم الاستقرار الاجتماعي[٣١] ، وبحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم الأمن الإنساني على أربعة مكونات أساسية، هي[٣٢]:

١-الأمن الاقتصادي، ويشمل ضمان وصول الأفراد بشكل مستدام إلى مصادر العيش.

٢-الأمن الغذائي، ويعنى ضمان الوصول المستمر إلى غذاء كاف، صحي، ومتاح.

٣-الأمن الصحى، ويتمثل في حماية الصحة الجسدية والنفسية للأفراد من الأمراض والمخاطر الصحية.

وفي تحليل الوضع الأمني في العراق بعد داعش، تمكن نظرية الأمن الإنساني الباحث من دراسة تعقيدات التفاعل بين التهديدات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية بصورة متكاملة. فعلى سبيل المثال، لم تقتصر الأعمال الإرهابية لتنظيم داعش على كونها تهديداً مباشراً لأرواح المواطنين، بل أدت أيضا إلى تدمير البنى التحتية، وتعطيل الخدمات العامة، وزيادة حالات النزوح القسرى، وخلق أزمات إنسانية واسعة النطاق. ويتيح اعتماد إطار الأمن الإنساني الجمع بين حماية حياة الأفراد ورفاههم من جهة، ومراعاة متطلبات الأمن الوطني من جهة أخرى[٣٣].

ومن السمات البارزة لهذه النظرية تركيزها على التهديدات غير التقليدية؛ وهي تهديدات لا يمكن احتواؤها باستخدام الوسائل العسكرية فقط، بل تتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية وتكنولوجية متكاملة. وفي المطارات والمنافذ الحدودية العراقية، يسهم هذا المنظور في تحديد المخاطر المستجدة مثل الاتجار بالبشر، وتزوير الوثائق وسوء استخدامها، والتهديدات السيبرانية، ونقاط الضعف الناجمة عن ضعف التنسيق المؤسسى، مع التأكيد على أهمية التعاون متعدد الأطراف بين المؤسسات الحكومية والأمنية والمجتمع المدنى ، اذ ان توفر نظرية الأمن الإنساني إطاراً وقائيا، فرد محوراً ومتعدد المستويات، يعد ملائما لتحليل وصياغة السياسات الأمنية في العراق بعد داعش، ولا سيما في مجالات إدارة الحدود وضبط حركة الأجانب، كما تتيح هذه النظرية للباحث دراسة أمن الأفراد، واستقرار المجتمع، وكفاءة المؤسسات في آن واحد، واقتراح حلول عملية[٣٤].

خامسا:نظرية إدارة الأزمات

تركز نظرية إدارة الأزمات على عمليات التعرف على الأزمات، والوقاية منها، والاستعداد لها، والاستجابة لها، والتعافى من آثارها عند وقوع أحداث مفاجئة وغير متوقعة، وتوفر إطاراً منهجيا يمكن المنظمات من الحد من الآثار السلبية للأزمات ، وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في البيئات المعقدة والحساسة وعالية المخاطر مثل المطارات، حيث يمكن للأزمات الطبيعية، والإرهابية والتقنية والصحية والبشرية أن تهدد في الوقت ذاته الأمن واستمرارية العمليات وفي مجال إدارة المطارات، تشمل إدارة الأزمات مجموعة من الإجراءات، من بينها التخطيط للطوارئ، وتدريب وتأهيل الموارد البشرية، ومحاكاة السيناريوهات الحرجة، وتعزيز التنسيق بين الوحدات التشغيلية والأمنية والخدمية فضلا عن إنشاء أنظمة اتصال وإعلام سريعة ومتكاملة. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان سلامة المسافرين والعاملين، وحماية البنى التحتية، وتقليل زمن وشدة الاضطرابات في العمليات المطارية ، ومن المبادئ الجوهرية في نظرية إدارة الأزمات التأكيد على التنبؤ بالمخاطر المحتملة وتحليلها قبل وقوع الأزمة. وفي المطارات، يتمثل ذلك في تحديد الأخطار المحتملة مثل الهجمات الإرهابية، وأعطال أنظمة تكنولوجيا المعلومات، والحوادث الجوية، وانتشار الأمراض الوبائية، والاضطرابات الاجتماعية، مع إعداد خطط استجابة ملائمة لكل سيناريو محتمل[٣٥]كما تؤكد إدارة الأزمات على التعلم التنظيمي والتحسين المستمر إذ يتم، عقب كل أزمة فعلية أو تمرين محاكاة، تقييم الأداء، وتحديد نقاط الضعف، وتعديل الخطط بهدف تعزيز جاهزية المنظمة لمواجهة الأزمات المستقبلية وتعد هذه السمة ذات أهمية بالغة بالنسبة للمطارات العراقية التي تعمل في بيئة ما بعد النزاعات المسلحة وتواجه تهديدات متعددة الأبعاد[٣٦]. وبصورة عامة، توفر نظرية إدارة الأزمات إطاراً علمياً وتطبيقيًا لتحليل دور المطارات في حالات الطوارئ، ويمكن اعتمادها كأحد الأسس النظرية لتصميم نماذج الإدارة المنهجية لحركة العبور والأمن الحدودي، بما يضمن الحفاظ على الأمن، والكفاءة التشغيلية، وجودة الخدمات المقدمة للمسافرين حتى في الظروف الحرجة .

المبحث الثالث : الجانب العملي

اولا: مجتمع البحث الإحصائي

يشمل مجتمع البحث الإحصائي في هذه الدراسة جميع العاملين والمديرين المرتبطين بعمليات إدارة تنقل الأجانب في المطارات الدولية العراقية. ويضم هذا المجتمع الموظفين العاملين في مجالات الأمن، والهجرة، وشرطة المطارات والجمارك، وخدمات المسافرين الذين يضطلعون بدور مباشر في مراقبة دخول وخروج المسافرين الأجانب وتنفيذ السياسات والإجراءات الإدارية المعتمدة، وبالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن هيئة الطيران المدنى العراقي وقواعد البيانات الداخلية للمطارات الدولية (ومنها مطارات بغداد والنجف، وأربيل، والبصرة)، قدر العدد الإجمالي للعاملين في هذا المجال بنحو ٢١٠٠ موظف. ويتوزع العاملون على الأقسام المختلفة على النحو الآتي:

١–الإدارة العليا والوسطى نحو ٢٥٠ موظفاً، ويشمل ذلك مديرى وحدات الأمن والهجرة والجمارك و خدمات المسافرين.

٢–الخبراء والمشرفون: نحو ٩٠٠ موظف، ويشملون مختصى معالجة جوازات السفر والتأشيرات، والإشراف الأمني، وخدمات المسافرين.

٣–الكوادر التشغيلية والتنفيذية نحو ٩٥٠ موظفاً، ويشملون ضباط مراقبة الحدود، وموظفى بوابات الدخول والخروج، والعاملين في خدمات المسافرين ويمتاز هذا المجتمع الإحصائي بتنوع كاف في التخصصات والخبرات والأدوار الوظيفية، بما يتيح إجراء تحليل شامل ودقيق لأداء نظام إدارة تنقل الأجانب. كما أن هذا الاتساع في حجم المجتمع يدعم، من حيث كفاية العينة، استخدام التحليلات الإحصائية المتقدمة مثل التحليل العاملي التوكيدى ونمذجة المعادلات الهيكلية.

ثانيا: طريقة وحجم العينة

نظراً للطبيعة المختلطة للبحث وهدفه المتمثل في جمع بيانات كمية وكيفية موثوقة، تم اعتماد أسلوب العينة القصدية الطبقية. وقد أتاح هذا الأسلوب اختيار عينة متوازنة وممثلة لمختلف الفئات الوظيفية (المديرين، والخبراء، والعاملين التشغيليين). وتم تحديد حجم العينة بالاستناد إلى معادلة كوجران للبيانات الكمية، ومعيار الإشباع النظري للمقابلات الكيفية.وفي النهاية، تم اختيار ١٢٠ مشاركاً لاستكمال الاستبيانات الكمية، و ٢٠ مشاركاً لإجراء المقابلات شبه المهيكلة وهو ما وفر الكفاية الإحصائية اللازمة لإجراء تحليلات التحليل العاملي التوكيدى (CFA) ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM).

ثالثا: الخصائص الديموغرافية للمستجيبين

تشمل الخصائص الديموغرافية للمستجيبين في هذا البحث نوع المطار محل العمل، والخبرة العملية، والمستوى التعليمي والمجال التخصصي المرتبط، ويسمح فحص هذه المؤشرات بتحليل تأثير العوامل السياقية على الإجابات وتقييم احتمال وجود تحيز، وقياس تشتت البيانات، كما يوفر أساساً قوياً لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM).

في تركيبة العينة، شمل نوع المطار المطارات الدولية الرئيسية في العراق، حيث يلعب كل منها دوراً محورياً في إدارة دخول وخروج الأجانب، وتلاحظ بين هذه المطارات فروق هيكلية وتشغيلية ملحوظة، وتراوحت خبرة المستجيبين العملية بين سنتين و ٣٠ سنة، مما يغطى تجارب تشغيلية وإدارية متنوعة ومستويات مسؤولية مختلفة. كما تنوع المستوى التعليمي من البكالوريوس حتى الدكتوراه، وكان التركيز في مجالات إدارة المطارات، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات، وهندسة الأنظمة، وخدمات المسافرين. يتيح هذا التنوع التعليمي والمهني تحليل العلاقات الدقيقة بين الخصائص الفردية ووجهات نظر المستجيبين تجاه إدارة حركة تنقل الأجانب بنهج منهجي.

رابعا: كفاية العينة للتحليلات المتقدمة (KMO و Bartlett)

الضمان كفاية العينة وصحة التحليلات الإحصائية المتقدمة، تم حساب مؤشر KMO و اختبار بارلت ، وأظهرت قيمة KMO الأعلى من .. ودلالة اختبار بازلت عند p <٠,٠٠١ أن عينة البحث كافية إحصائياً لإجراء التحليل العاملي التوكيدي (CFA) ، ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)، وغيرها من التحليلات الهيكلية المعقدة. وتؤكد هذه النتائج أن البيانات من حيث التشتت والارتباط بين العناصر، توفر الشروط اللازمة للاستنتاجات العلمية والموثوقة.و عموماً، يضمن دمج مجتمع إحصائى متنوع، واعتماد أسلوب العينة القصدية الطبقية، والتحليل الشامل للخصائص الديموغرافية للمستجيبين صحة البحث داخلياً وخارجياً، ويقدم أساساً قوياً للتحليلات الكمية والكيفية في الفصل الرابع، كما يتيح هذا النهج للباحث إمكانية تقييم العلاقات بين مكونات نموذج إدارة حركة تنقل الأجانب بدقة علمية، بالإضافة إلى دراسة تأثير المتغيرات السياقية والمعدلة.

خامسا: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

بعد التحليل الوصفي لمتغيرات البحث الخطوة الأولى في فحص البيانات التي جمعت من الاستبيانات، وذلك بهدف تقديم صورة شاملة وملموسة عن الوضع الحالي لإدارة حركة تنقل الأجانب وفهم أنماط سلوك المستجيبين. ويسمحهذا التحليل بالتعرف على الاتجاهات العامة، وتشتت البيانات، ونقاط القوة والضعف في النظام القائم، كما يشكل أساساً لاختبار الفرضيات والتحليلات الهيكلية في المراحل التالية.

سادسا: مؤشرات النزعة المركزية والتشتت

تم حساب مؤشرات النزعة المركزية لكل متغير ومكون بما في ذلك المتوسط الوسيط، والوضع، بالإضافة إلى مؤشرات التشتت مثل الانحراف المعياري والمدى لتحديد مدى اتساق أو اختلاف وجهات نظر المستجيبين.وأظهرت النتائج أن المستجيبين قدموا تقييماً عالياً لأهمية الأمن والكفاءة والتنسيق بين المؤسسات، حيث كان متوسط درجات معظم البنود أعلى من ٤ على مقياس ليكرت المكون من ٥ درجات. ويشير الانحراف المعياري المنخفض في معظم المكونات إلى توافق نسبي بين وجهات نظر المستجيبين ومصداقية عالية للبيانات.

سابعا: الوضع الحالي لإدارة تنقل الأجانب

أظهر التحليل الوصفي للوضع الحالي أن النظام الحالي في المطارات الدولية العراقية يعد مقبولاً من حيث مراقبة دخول وخروج المسافرين، وتقديم خدمات المسافرين، واستخدام التقنيات الأساسية، إلا أن تشتت الأداء بين المطارات والمؤسسات المسؤولة كان واضحاً، وأشار المستجيبون بشكل خاص إلى نقص التنسيق بين المؤسسات محدودية استخدام التقنيات الحديثة، وقلة الموظفين المدربين، ما قد يؤثر بشكل كبير على كفاءة وأمن النظام. وتشكل هذه النتائج أساساً لتحديد نقاط الاختناق وتحديد أولويات الإصلاحات الإدارية.

ثامنا: التحليل الوصفى للتحديات والمعوقات الهيكلية التكنولوجية والبشرية

أظهر فحص المعوقات أن العوامل الهيكلية، بما في ذلك غياب التنظيم الموحد والشفاف بين الجهات الحدودية وعدم تحديد مؤشرات أداء دقيقة، وثغرات في إطار القوانين واللوائح، لها التأثير الأكبر على كفاءة إدارة التنقل. أما من الناحية التكنولوجية، فقد ذكر المستجيبون أن نقص استخدام الأنظمة الذكية، وأدوات الفحص المتقدمة، وقواعد البيانات الموحدة يشكل التحدى الرئيس. كما تم تحديد العوامل البشرية، بما في ذلك محدودية الموظفين المدربين وعدم الكفاءة في إدارة المخاطر، وقلة الإلمام بالتقنيات الحديثة، كعوائق أساسية لتنفيذ نموذج الإدارة المنهجية بفعالية. وأظهر تحليل تشتت الإجابات أن بعض المطارات تحقق أداء ملحوظاً في بعض المكونات، لكن نقاط ضعف النظام كانت موجودة بشكل موحد عبر المجتمع الإحصائي، مما يؤكد الحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية، وتطوير التكنولوجيا، والتدريب المستمر للموظفين.باختصار، يقدم التحليل الوصفي للمتغيرات صورة دقيقة وعلمية عن الوضع الحالي، ونقاط القوة، والضعف، والمعوقات التي تواجه إدارة تنقل الأجانب، ويهيئ الأساس للتحليلات الهيكلية ونمذجة SEM في الأقسام التالية.

ثامنا: تقييم الصدق والثبات لأداة البحث

الضمان مصداقية وموثوقية البيانات المجمعة وضمان صحة التحليلات الكمية والنمذجة الهيكلية، تم تقييم الصدق والثبات للاستبيان على عدة مستويات. وتوفر هذه الخطوة أساساً علمياً لتحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار فرضيات البحث، وتضمن أن أداة البحث تقيس أبعاد النموذج النظري والمفاهيمي بدقة.

تاسعا: اصدق المحتوى والظاهرية

تم إجراء صدق المحتوى لضمان توافق بنود الاستبيان مع أهداف البحث ومكونات النموذج المفاهيمي. وقد راجع الاستبيان ١٠ خبراء في مجال إدارة المطارات الأمن، والبحوث الاجتماعية، وتم حذف أو إعادة صياغة البنود غير المرتبطة، الغامضة أو غير الواضحة، ضمنت هذه العملية تغطية جميع أبعاد الأمن الخدمات، الكفاءة، التنسيق، التكنولوجيا، والبنية بشكل كامل، مع تمثيل صحيح للمفاهيم النظرية للبحث.كما تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال إجراء تجربة أولية (Pilot) على عينة محدودة من المستجيبين المستهدفين لفحص وضوح وسهولة فهم البنود وأدت التعديلات بناءً على ملاحظات المستجيبين إلى وصول الاستبيان إلى مستوى عال من قابلية الفهم والقبول عبر جميع المستويات الوظيفية والتخصصية، مما ضمن أن الإجابات تعكس الواقع العملي بدقة.

عاشرا: التحليل العاملي التوكيدي (CFA) للبنى

الفحص الصدق البنيوى وتأكيد ارتباط البنود بالمكونات ذات الصلة، تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي (CFA) باستخدام برنامج AMOS. وتم فحص الأحمال العاملية لجميع البنود، وتمت مراجعة البنود الضعيفة أو منخفضة الارتباط. وأظهرت نتائج CFA أن جميع البنى تتمتع بأحمال عاملية معنوية (٠.٥ (٢٢) ، وأن هيكل النموذج المفاهيمي يتوافق مع البيانات المجمعة بشكل مقبول. وتوفّر هذه المرحلة أساساً قوياً لاختبار العلاقات السببية بين المتغيرات ونمذجة SEM.

عاشرا: ترميز بيانات المقابلات

تم تحليل البيانات النوعية الناتجة عن المقابلات شبه المنظمة باستخدام النهج المنهجي للتحليل الموضوعي في إطار ثلاث مستويات من الترميز المتتابع، وتم تصميم هذا الإجراء لاستخراج المعانى الكامنة، وتحديد الأنماط المتكررة، وشرح الآليات السياقية المؤثرة على إدارة حركة الأجانب.

المرحلة الأولى: الترميز المفتوح ركزت على استخراج المفاهيم الأولية من النصوص الخام للمقابلات. تم فحص البيانات سطراً بسطر، وتم تحديد العبارات والجمل التي تشير إلى المكونات الرئيسية للبحث مثل الأمن الخدمات الكفاءة، التنسيق بين المؤسسات التكنولوجيا، والبنية التنظيمية، وتحويلها إلى مفاهيم أولية. أتاح هذا التعرف على التنوع في وجهات نظر وتجارب المشاركين.

المرحلة الثانية: الترميز المحوري: هدف إلى تنظيم وتجميع المفاهيم الأولية وربطها منطقياً. تم تصنيف الرموز المرتبطة ضمن فئات محورية، وتم التركيز على العلاقات السببية والسياقية والتفاعلية بينها. على هذا الأساس، تم تحديد وتنظيم فئات مثل عدم التنسيق المؤسسى"، اختناقات العمليات"، "دور التكنولوجيا في تقليل المخاطر"، "تحديات الموارد البشرية"، و "ضعف الأطر التنظيمية " كهيكل وسيط للتحليل النوعي.

المرحلة الثالثة: الترميز الانتقائي: هدف إلى دمج الفئات المحورية وتشكيل هيكل مفهومى شامل تم اختيار الموضوعات ذات التكرار الأعلى، العمق الدلالي، والعلاقة المباشرة بالنموذج المفاهيمي للبحث، لتصبحالموضوعات الرئيسية للتحليل النوعي ، وقد شكلت هذه الموضوعات أساس تفسير البيانات النوعية ودمجها مع النتائج الكمية، مما أتاح تفسير متكامل للعلاقات والمكونات المؤثرة على نظام إدارة حركة الأجانب.

الخاتمة

اولا: النتائج

١- بشير مضمون "الأمن" بوصفه وظيفة نظامية وليس مجرد إجراء رقابي" إلى أن الأمن في المطارات، من وجهة نظر المشاركين، لا يقتصر على الأدوات الرقابية والتفتيشية، بل هو نتاج تفاعل منسق بين الإجراءات الإدارية وتدفقات المعلومات، وآليات اتخاذ القرار متعددة المستويات، والمسؤولية المؤسسية. ويعكس هذا المنظور النظامي فهم الأمن كعملية ديناميكية داخلية متجذرة في بنية إدارة حركة التنقل.

٢- يؤكد مضمون الكفاءة المرتبطة بالتنسيق بين المؤسسات وتكامل عملية اتخاذ القرار على الدور المحوري للتكامل والتآزر بين الجهات المعنية في مجالات الهجرة، والأمن، والجمارك، وخدمات المسافرين، وتظهر النتائج النوعية أن غياب آليات اتخاذ القرار المنسق وتعدد مراكز القيادة يعد من أبرز العوامل التي تؤدى إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية وظهور الاختناقات الإجرائية في إدارة حركة تنقل الأجانب.

٣- يبين مضمون "التكنولوجيا الذكية بوصفها رافعة ميسرة ومعززة الحوكمة الحدود أن التقنيات الحديثة، إلى جانب كونها أدوات تقنية تؤدى دوراً استراتيجيا في تحسين جودة حوكمة الحدود. فمن منظور الخبراء، يسهم توظيف الأنظمة الذكية، وقواعد البيانات الموحدة، وأدوات التحليل المتقدمة في تقليل الأخطاء البشرية، وتسريع الإجراءات، وتعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية.

٤- يسلط مضمون الدور الحاسم لرأس المال البشرى والتدريب التخصصي في استدامة النظام " الضوء على أهمية تمكين الموارد البشرية. وقد أظهر تحليل المقابلات أن أكثر البنى التكنولوجية تطوراً لن تكون قادرة على ضمان استدامة وفاعلية نظام إدارة حركة التنقل في حال غياب التدريب المتخصص، والمهارات المهنية، والرؤية النظامية لدى العاملين.

ثانيا: التوصيات

١-تقديم استراتيجيات قصيرة المدى، متوسطة المدى وطويلة المدى للمطارات الدولية بالعراق وأنظمة الحدود المماثلة.

٢-إمكانية تحسين استدامة وكفاءة النظام، تعزيز الأمن ورضا المسافرين من خلال التركيز على التنسيق المؤسسي والاستفادة من التقنيات الحديثة.

٣- إنشاء إطار لاتخاذ القرار الاستراتيجي والسياسات الكبرى يمكن تعميمه على بيئات حدودية أخرى.

٤-استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي للمراقبة اللحظية، التحليل التنبؤى، وتحسين جودة اتخاذ القرار.

٥-تطوير مناهج بحثية تكاملية ومتعددة المتغيرات لتحديد دقيق للمتغيرات الوسيطة والمعدلة وتحليل ديناميكيات النظام على المستوى الكلى.

المصادر

١. إحسان عباس الطائي، إدارة تدفق المسافرين في المطارات العراقية: التحديات والحلول مجلة الإدارة العامة،العدد ١٢ ، لسنة ٢٠٢٠

٢. أمل عبد الحسين كحيط، دور المقارنة المرجعية في تقييم أداء المطارات: دراسة تحليلية مقارنة بين المطارات العراقية مع التركيز على مطار بغداد الدولي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٦.

٣. حسين قصي عبود، قياس مستوى تطبيق متطلبات المواصفة العالمية في مطار بغداد الدولي: دراسة حالة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، ٢٠٢٥.

٤. خالد ضاري عباس، استعمال نماذج صفوف الانتظار متعددة مراحل الخدمة في تحليل خدمة المسافرين في مطار السليمانية الدولي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، ٢٠١٤.

٥. رسل فليح حسن ، تحليل دور إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر بالمطارات الدولية، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٣م

٦. رقيم نهاد زهاوي، عمر عمر، أحمد جاد الله، تحسين الأداء المستقبلي لمنظومة المطارات العراقية باستخدام مدخل ديناميكيات النظم، مجلة مجلة الهندسة والعلوم التطبيقية ، مصر، ٢٠١٢.

٧. روعة سمير البياتي، رقيم نهاد زهاوي، نموذج ديناميكيات النظم لمحاكاة الطلب الجوي: مطار بغداد الدولي حالة دراسية، مجلة النمذجة الرياضية للمشاكل الهندسية ، العراق، ٢٠٢٢.

٨. ضياء حميد دهش الشجيري ، كفاءة الأنظمة الإلكترونية في مطارات العراق بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠.

٩. عبد الامير الجعفري، تأثير التكنولوجيا على إدارة تدفق المسافرين في المطارات ، مجلة الدراسات الأمنية، العدد ٨، لسنة ٢٠٢٢.

١٠.عبد الجبار الساعدي، تحليل المخاطر الأمنية في مطارات العراق ، مجلة الهندسة والأمن، العدد ٥ ، لسنة ٢٠٢٣.

١١.عبد الجليل عبد الرحيم الهاشمى، التحديات الإدارية في مطارات العراق الدولية والسياسات العامة مجلة الإدارة، العدد ٩، لسنة ٢٠٢٢.

١٢.عبد الله مرسى، الأنظمة الذكية في إدارة الحدود تجربة دول الجوار ، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٦، لسنة ٢٠٢١.

١٣.علي إبراهيم خليل الزبيدي، فائزة إبراهيم محمود الغبان، تحقيق رضا الزبون من خلال حجز تذاكر الطيران الإلكترونية عبر تقنية إنترنت الأشياء، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٣.

١٤.فؤاد علي العبيدي، الأمن الحدودي في المطارات العراقية بعد ٢٠١٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٤.

١٥.محمد عبد مكتوف، مثنى العبيدي، الأمن السيبراني وأثره في إدارة المخاطر التي تواجه المنظمات السياحية: دراسة حالة في مطار بغداد الدولي، مجلة إديلويس للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، العراق، ٢٠٢٥.

هوامش البحث

(١)عبد الامير الجعفري، تأثير التكنولوجيا على إدارة تدفق المسافرين في المطارات ، مجلة الدراسات الأمنية، العدد ٨، لسنة ٢٠٢٢، ص٢١.

(٢)عبد الجبار الساعدي، تحليل المخاطر الأمنية في مطارات العراق ، مجلة الهندسة والأمن، العدد ٥ ، لسنة ٢٠٢٣، ص٥٠.

(٣)رسل فليح حسن ، تحليل دور إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر بالمطارات الدولية، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٣م، ص١٢١.

(٤)عبد الامير الجعفري، تأثير التكنولوجيا على إدارة تدفق المسافرين في المطارات ، ص٢٣.

(٥)إحسان عباس الطائي، إدارة تدفق المسافرين في المطارات العراقية: التحديات والحلول مجلة الإدارة العامة،العدد ١٢ ، لسنة ٢٠٢٠، ص٩١.

(٦)عبد الجبار الساعدي، تحليل المخاطر الأمنية في مطارات العراق ، ص٥٥.

(٧)فؤاد علي العبيدي، الأمن الحدودي في المطارات العراقية بعد ٢٠١٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٤، ص٢٠٠.

(٨)عبد الله مرسى، الأنظمة الذكية في إدارة الحدود تجربة دول الجوار ، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٦، لسنة ٢٠٢١، ص٢١٦.

(٩)ضياء حميد دهش الشجيري ، كفاءة الأنظمة الإلكترونية في مطارات العراق بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠، ص١٠٥.

(١٠)رسل فليح حسن ، تحليل دور إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر بالمطارات الدولية، ص١٢٤.

(١١)عبد الجليل عبد الرحيم الهاشمى، التحديات الإدارية في مطارات العراق الدولية والسياسات العامة مجلة الإدارة، العدد ٩، لسنة ٢٠٢٢، ص٧٥.

(١٢)عبد الامير الجعفري، تأثير التكنولوجيا على إدارة تدفق المسافرين في المطارات ، ص٢٥.

(١٣)خالد ضاري عباس، استعمال نماذج صفوف الانتظار متعددة مراحل الخدمة في تحليل خدمة المسافرين في مطار السليمانية الدولي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، ٢٠١٤، ص١٣٣.

(١٤)إحسان عباس الطائي، إدارة تدفق المسافرين في المطارات العراقية ، ص٩٤.

(١٥)أمل عبد الحسين كحيط، دور المقارنة المرجعية في تقييم أداء المطارات: دراسة تحليلية مقارنة بين المطارات العراقية مع التركيز على مطار بغداد الدولي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٦، ص١٨١.

(١٦)فؤاد علي العبيدي، الأمن الحدودي في المطارات العراقية بعد ٢٠١٤ ، ص٢٠٣.

(١٧)حسين قصي عبود، قياس مستوى تطبيق متطلبات المواصفة العالمية في مطار بغداد الدولي: دراسة حالة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، ٢٠٢٥، ص٧٧.

(١٨) المصدر نفسه ، ص٧٨.

(١٩) المصدر نفسه ، ص٧٩.

(٢٠)محمد عبد مكتوف، مثنى العبيدي، الأمن السيبراني وأثره في إدارة المخاطر التي تواجه المنظمات السياحية: دراسة حالة في مطار بغداد الدولي، مجلة إديلويس للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، العراق، ٢٠٢٥، ص٢٩٠.

(٢١)ضياء حميد دهش الشجيري ، كفاءة الأنظمة الإلكترونية في مطارات العراق بغداد، ص١٠٧.

(٢٢)ضياء حميد دهش الشجيري ، كفاءة الأنظمة الإلكترونية في مطارات العراق بغداد، ص١٠٨.

(٢٣)عبد الله مرسى، الأنظمة الذكية في إدارة الحدود تجربة دول الجوار ، ص٢١٨.

(٢٤)علي إبراهيم خليل الزبيدي، فائزة إبراهيم محمود الغبان، تحقيق رضا الزبون من خلال حجز تذاكر الطيران الإلكترونية عبر تقنية إنترنت الأشياء، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٣، ص١٦٧.

(٢٥)روعة سمير البياتي، رقيم نهاد زهاوي، نموذج ديناميكيات النظم لمحاكاة الطلب الجوي: مطار بغداد الدولي حالة دراسية، مجلة النمذجة الرياضية للمشاكل الهندسية ، العراق، ٢٠٢٢، ص١٠٢.

(٢٦)علي إبراهيم خليل الزبيدي، فائزة إبراهيم محمود الغبان، تحقيق رضا الزبون من خلال حجز تذاكر الطيران الإلكترونية عبر تقنية إنترنت الأشياء، ص١٦٩.

(٢٧)رقيم نهاد زهاوي، عمر عمر، أحمد جاد الله، تحسين الأداء المستقبلي لمنظومة المطارات العراقية باستخدام مدخل ديناميكيات النظم، مجلة مجلة الهندسة والعلوم التطبيقية ، مصر، ٢٠١٢، ص٣١٠.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص٣١١.

(٢٩)روعة سمير البياتي، رقيم نهاد زهاوي، نموذج ديناميكيات النظم لمحاكاة الطلب الجوي: ، ص١٠٤.

(٣٠)رقيم نهاد زهاوي، عمر عمر، أحمد جاد الله، تحسين الأداء المستقبلي لمنظومة المطارات العراقية باستخدام مدخل ديناميكيات النظم، ص٣١٢.

(٣١) المصدر نفسه ، ص٣١٣.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص٣١٤.

(٣٣)حسين قصي عبود، قياس مستوى تطبيق متطلبات المواصفة العالمية في مطار بغداد الدولي: دراسة حالة، ص٧٩.

(٣٤) المصدر نفسه ، ص٨٠.

(٣٥)عبد الله مرسى، الأنظمة الذكية في إدارة الحدود تجربة دول الجوار ، ص٢١٩.

(٣٦) المصدر نفسه ، ص٢٢٠.